



كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د. احمد راشد

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modern History of Iraq

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية: الريف العراقي

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : Iraqi countryside

الريف العراقي :

عرف الريف العراقي نوعين من الحياة الاجتماعية لسكانه، الاولي حياة القبائل القائمة على احت ارم القيم البدوية القديمة، من حرب ورعي واحتقار للزراعة وما يتعلق بها من مهن مستقرة، والثانية حياة الفلاحين الذين يمتنون فلاحه الأرض وتربية الدواجن وصيد السمك وغيرها، وعلى هذا النحو حافظت القبائل العراقية على مقوماتها كطبقة محاربة متميزة، على الرغم من وجودها في مناطق ريفية زراعية.

وابقاء منها على هذا الوضع، فقد استمرت ظاهرة تكتلها في اتحادات او مشيخات كبرى، كان أبرزها ابا ن عهد المماليك، اتحاد قبائل بني لام في حوضي دجلة الاسفل واتحاد قبائل المنتفق في حوض الفرات الاسفل .وعلى الرغم من محاولات المماليك العديدة لتوطين بعض القبائل القوية وربطها بالإنتاج الزراعي لأراضيها فإن تلك القبائل ظلت حتى نهاية عهد المماليك، متمسكة بروحها القبلية البدوية غير المستقرة، وبينما كانت ترتبط بسكان البلاد، وخاصة الفلاحين بعلاقة زراعية محددة، فإنها كانت ترتبط بسلطات المدن بعلاقة مالية خاصة، فهي تشبه أن تكون ملتزمة للأرض أمام تلك السلطات فتقوم القبائل بجباية قد تبلغ نصف الحاصل او تزيد، باعتبارها مالكة الأرض وحامية لها وتدفع من ريع ارضها هذه نسبة معينة إلى السلطات الحكومية لقاء تمتعها بحق استغلال الأرض واذا ما اضفنا الى هذه العلاقة جانبها العسكري، الذي يقوم على أساس حق الولاية باستدعاء قوات القبائل للمشاركة في أعمالها العسكرية، فان الوضع القانوني للقبيلة يكاد لا يختلف بوجه عام عن وضع الأقطاع العسكري العثماني المعروف ب(التيمار) .

وتتفاوت نسبة ما تدفعه القبائل الى السلطات الحكومية من مال لقاء تمتعها بحق استغلال ارضها، ولم يكن لهذا المال اسم قانوني محدد، فهو تارة(خراج)وتارة(جزية)ويدعى أحيانا فيئا أو غنيمة اذا ما صاحب تحصيله شيء من القوة العسكرية، وكان من المألوف في حكومة المماليك أن تغفى بعض القبائل مما عليها من أموال، مقابل قيامها بأعمال مهمة تكلفها بها الحكومة، مثل المحافظة على الطريق، وحراسة القوافل، والمساهمة في الأعمال العسكرية التي يقوم بها الولاة .

وتعتبر هذه القبائل، أو اتحادات القبائل اعلى الطبقات الاجتماعية في الريف العراقي، ففي كل اتحاد قبلي كانت ثمة مشيخة قوية تتألف من شيوخ القبائل الأساسية المكونة للاتحاد ويأمره الجميع (شيخ المشايخ) أو (الأمير) وهو عادة من أسرة معينة ذات صفات قيادية خاصة. وللشيخ سلطات واسعة في قبائله تمتد لتشمل تحديد مضاربها وإيام غزوها وانسحابها، وعقد الأحلاف والمعاهدات، إلا أن هذه السلطة كانت محدودة من حيث الواقع بموافقة ممثلي القبائل التي أرسها، وكان على الشيخ احترام إرادة أولئك الرؤساء والنزول عندها إذا ما لزم الأمر .

بل إن من المحتمل أن يصدر مثل هذا المجلس قرار ضد الشيخ القائم ولقد استطاع ولاية المماليك في بغداد أن يتدخلوا لأول مرة في عزل شيوخ القبائل الكبرى أو تعيينهم بعد أن كان هذا أمراً خاصاً بالقبيلة ذاتها، على أن من الملاحظ أن هذا التعيين كان محصوراً بأسرة الشيخ نفسه وتولى القبائل الأخرى أو اتحادات القبائل العسكرية الرعوية طبقة الفلاحين، وهم لا يختلفون عنها في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية إلا بأنهم يمتنون الزراعة، فهم أكثر ارتباطاً بالأرض وانتاجها وإخبار هذه الطبقة غير واضحة في المراجع التاريخية المعاصرة مثل سابقتها لأنها بطبيعتها استقرارها، بعيدة عن المساهمة في الحياة السياسية والعسكرية في البلاد ولهذا تسميهم تلك المراجع باسم (أهل القرى) أو (الزراع) أو (أهل العرق) ومن الملاحظ أن معظم أولئك الفلاحين كان ينتمي إلى قبائل، مرت في عهد سابق بمرحلة القبائل الرعوية الكبرى إلا أنها نتيجة لتفككها وتعرضها لضغط القبائل الأخرى حديثة النزوح اضطرت إلى امتنان الفلاحة لقاء التمتع بالحماية اللازمة.

وفي الواقع أن كثرة الهجرات القبلية وتلاحقها وتفرق العشائر في أنحاء شتى من الريف العراقي أدى إلى أن تتحول تلك العشائر بسرعة إلى مرحلة الانتاج الزراعي المستقر، فتصبح بذلك من عشائر العراق الريفية الزراعية. وتدل مشاهدات الرحالين لقرى أولئك الفلاحين وتجمعاتهم السكنية على الحالة الاجتماعية والصحية المتردية التي كانوا يحيونها .

ففي جنوبي العراق ووسطه كانت أغلب القرى مشيدة بجريد النخل، ومغطاة بالحصير أو من القصب، ونادراً ما تتبنى قرية من مادة صلبة كالحجارة أو غيرها، أما القرى الكبيرة، فكانت جميعها مشيدة بالطين المجفف بالشمس، ورغم أنها أحسن حالاً نسبياً من سابقتها إلا أنها متواضعة المظهر إلى

أبعد الحدود، ولم يكن لهذه القرى اي نوع من الادارة المنظمة، لذا كانت بيوتها قذرة مليئة بالحش ا رت ومعرضة لانتشار الأوبئة المختلفة والأم ا رض، حتى يكفي أن ينتشر أي وباء ليقضي على قرى عديدة بكاملها دون أن يبقى من أهلها أحداً، وفي معظم الأحيان كان النازحون الفقراء يعانون الأهوال من جيرانهم البدو العتاة، فضلا عن معاناتهم ما يحيط بهم من حيوانات مفترسة، كالذئاب والنمور وبنات آوى.

الحياة الاقتصادية :

أن اضطراب اوضاع العراق السياسية وغزو الايرانيين له مرات عديدة، كان له اثره الكبير في الحياة الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك ظلت الزراعة المحور الذي تقوم عليه اقتصاديات العراق في عهد المماليك .وقد بذلت بعض الجهود في هذا المجال .حيث تم حفر نهر الهندية ، كما جرى احياء بعض الأنهار المندرسة كنهر عيسى الواقع في غرب بغداد بظاهر الكرخ، ونهر النيل الذي كان قد احتفره الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد استخدم داود باشا في كرية خمسة آلاف عامل اتموا حفر مأخذه من الفرات سنة ١٨٢٦ . كما اهتم باستخدام آلات الري، وتم انجاز مشروع لرفع المياه من دجلة .وفي مجال استغلال خامات الع ا رق الزراعية أسست مصانع للمنسوجات القطنية والجوخ.

وكان للموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق كطريق بين الشرق والغرب، اثره الكبير في جعله مركزاً تجاريا رئيسا، ولذلك كانت بغداد سوقا شرقية كبيرة، وقد وصفها الرحالة بارسونز الذي زارها سنة ١٧٧٥ بقوله(:انها السوق الكبير لمنتجات الهند وايران والقسطنطينية وحلب ودمشق، وباختصار انها اكبر مخزن في الشرق.)

اما البصرة فان تجارتها كانت واسعة، وبلغت تقدما كبيرا في الربع الأول من القرن التاسع عشر بحيث اصبح يصلها ست سفن تحمل العلم البريطاني بدلا من سفينة واحدة، عدا السفن الأخرى التي تحمل الاعلام العربية، وقد استقبلت البصرة في سنة ١٨١٥ خمس عشرة سفينة اتت من البنغال وبومباي، معدل حمولة الواحدة منها ما بين ثلاثمائة واربعمئة طن .وكانت السفن تأتي بأنسجة الحرير من البنغال هي والأقمشة الأخرى والفلفل والادوية والرز والسكر والاصباغ، كما تجلب من سورات (أحد موانئ الهند)كل انواع المصنوعات والشالات والالبسة الصينية والورق الصيني، والاصباغ والقهوة

والصمغ والمواد الأخرى بالإضافة الى ما تنتجه الهند من مواد أخرى كالرصاص والحديد والقصدير والفضة والفولاذ الى جانب الصادرات الأوربية.

وكان تصدير المواد غير الضرورية للاستهلاك المحلي من بغداد يصل الى معدل ٣٠٠ الف قرش سنويا .وتأتي الخيول العربية في مقدمة الصادرات العراقية الى الهند .وقد أصدر الباب العالي أمراً منع بموجبه تصدير الخيول من أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية، وذلك لأهمية الخيول في الحرب، ولكن لما كان تصدير هذه الخيول الى الهند يدر ارباحا كبيرة على متسلمي البصرة وبالتالي على والي بغداد فقد استمرت هذه التجارة نشطة حتى تم في سنة ١٨١٦ تصدير حوالي ألف وخمسمائة رأس منها الى بومباي ومدراس وكلكتا، كان يذهب حوالي نصف هذا العدد الى هذه المدن بينما يذهب ثله الى البنغال والباقي منه الى مدراس.

وتشكل صادرات البصرة من التمر جزءا هاما من صادرات العراق ، وكان يصدر الى كرمنشاہ وهمدان وشمالی ایران ومسقط والهند .أما الصادرات العراقية الاخرى فأنها تشمل بصورة خاصة الرز والحنطة والشعير وهي تصدر الى مسقط وبعض مناطق الخليج العربي.

وكانت الرسوم الكمركية على التجارة تشكل موردا ماليا مهما لباشوية بغداد، وكان يجري فرض الرسوم على الاستيرادات من الهند طبقا لتعريفه كمركية مقدارها ثلاثة في المائة من قيمة البضاعة وهذه النسبة تنظم حسب السعر الذي تباع به البضاعة فعلا في البصرة، ولذلك لن يكون الرسم الكمركي مستحق الدفع الا بعد أن يتم البيع فعلا.

ويتمتع الرعايا البريطانيون بأمتياز تفرغ بضائعهم في مخزن الوكالة أو في أي مكان آخر من دون أن يذهبوا بها الى دائرة الكمرك التي يتحتم على السلع الاخرى نقلها اليها، كما كان يسمح للزوارق الملحقة بالسفن البريطانية أن تمر بالنهر الى داخل المدينة وتعود فيه دون أن يجري تفتيشها، مع أن هذه الامتيازات كانت غير مطبقة على السفن العربية التي ترفع العلم البريطاني .وكان للبريطانيين أيضا امتياز تجاري هام وهو أنه في حالة افلاس أحد التجار الوطنيين يصبح ما لدائنيه من البريطانيين بمقتضى فرمان صادر من قبل مستحق السداد بكامله قبل توزيع ما يتبقى على دائنيه من أهل البلاد.

أما الضرائب على التجارة التي يقوم بها الأهالي والدول التي لم تكن موقعة على معاهدات مع الباب العالي فكانت ٧,٥% وهذه هي القيمة الرسمية للضريبة. وكانت الضريبة تقدر حسب البالة أو الصندوق أو حسب الوزن، وهذه تسمى سقط أو حسب الأطوال وهذه تسمى صاغ وكان يستقطع قرش عن كل بالة كرسوم. وكانت هناك بعض البضائع المعفاة من الضريبة مثل النقد والذهب والفضة. وقد قدرت الرسوم على التجارة في بغداد بمليون قرش وفي البصرة كانت تقدر بمليون ونصف المليون. والى جانب هذه الضرائب الكمركية كانت هناك في عهد المماليك أنواع أخرى من الضرائب وهي على النحو التالي:

- ١- الجزية على الرأس من أهل الملل غير المسلمة .
- ٢- العشر (وفي بعض المصادر الخمس) على الحاصلات الزراعية .
- ٣- زكاة الغنم .
- ٤- رسوم المكوس .
- ٥- ضريبة المرور على البضائع .
- ٦- ضريبة التمغة على بعض الحرف وعلى أصناف معينة من البضائع والمصنوعات المحلية.
- ٧- ضريبة المسققات على الدور والحوانيت والخانات.
- ٨- ضريبة (السالين) وهي ضريبة سنوية تؤخذ من الفلاحين على الأراضي التي يحرثونها. وهناك ضرائب كان يفرضها المتنفذون المتصرفين والقائمقامين والأغوات وشيوخ العشائر والمختارين في القرى والأرياف، ومنها ضرائب المرور على القوافل ويسمونها الأتاوة أو (الخواة). بلغ دخل بغداد سنة ١٨٢٨ أربعة وعشرين ألف كيس، ونظراً لبعد العراق عن مركز السلطنة فقد سمح الباب العالي للباشوات بسك العملة محلياً، وكان في بغداد دار لسك العملة التي تستعمل في بغداد ولا يسمح بانتشارها خارج الولاية.

الحركة الثقافية :

انتعشت الثقافة وما يرتبط بها من حركة فكرية في مدن العراق ابان القرن الثامن عشر وكانت من اهم مظاهر النشاط الحضري المتزايد فيها وعنوان الشخصية قومية متميزة لم تكن جذورها قد انقطعت قط، وكان من ابرز ملامح هذه الظاهرة المهمة ان زادت اهمية (العلماء) والمتقنين كطبقة فعالة مؤثرة

على نحو لم تشهده لعهود السابقة من قبل، وأضحت المدن العراقية مركز جذب شديد لفئات عديدة من القرى والأرياف المجاورة لم يجد النابهون منها الا العلم مجالاً للارتقاء الاجتماعي، وكانت تلك الفئات تجد في اوقاف المدارس والمساجد المخصصة لطلبة العلم والفقراء خير معين للحياة في المجتمعات الحضرية الجديدة، فارتقى عدد منهم الى مناصب علمية رفيعة ومؤثرة وكان منهم المدرسون في المدارس والوعاظ والخطباء في الجوامع الكبيرة، ونال بعضهم حظوة لدى الفئات الحاكمة من المماليك أو من الأسر المحلية الأخرى، فكان منهم ندماء الولاية ومجالسوهم وشعراؤهم ومدرسوهم، بل نال بعضهم مناصب ادارية مهمة كالكتخدا ورئيس الكتاب وغير ذلك، وكان معظمهم يتمتع برعاية رسمية تتمثل بمنحه الجوائز والاعطيات والمكافآت.

وكان طبيعياً أن يؤدي ارتفاع شأن المثقفين وقربهم من الأوساط الحاكمة ومساهمة بعضهم في ادارة شؤون بلدهم الى ارتفاع شأن الثقافة ذاتها، مما ولد نوعاً من الاحساس بالقضايا العامة آنذاك ودفع بتيار فكري قوي لان يشق طريقه متميزاً عن المفاهيم العثمانية التقليدية التي كانت تسود العصر، وكان هذا التيار ذا طابع عربي واضح تمثل في مئات من القصائد والمقاطع الشعرية لشعراء عراقيين نابهين امثال مصطفى الغلامي وحسن العشاري وعبدالرحمن السويدي وعبد الحميد الشاوي وعبد الغني ال جميل تغنوا بها بأمجاد العرب وفضلهم وشكوا فيها من سوء أحوالهم العامة وما آل اليه امر بني قومهم من تأخر وجهل .

وادی تعاضم المد الثقافي الجديد الى (تتقف) الحاكمين انفسهم ومحاولة بعضهم أن يكون لهم نصيب في الحياة الأدبية والفكرية في عهدهم، فكان من ولاية المماليك ببغداد من كان ادبياً متفهماً لأداب العربية متذوقاً لفنونها بل ان منهم من كان شاعراً متقناً وعالماً ماهراً مثل داود باشا آخر ولاتهم .وكان من الولاية الجليليين في الموصل ادباء وشعراء ومؤرخون لهم نتاجات متنوعة في حقول اهتماماتهم أمثال محمد باشا ونعمان باشا وسعد الله باشا وحسن باشا ومحمد امين باشا وغيرهم.

وكان لأولئك الولاية اسهام مباشر في تشجيع حركة التعريب بتكليفهم عدداً من ادباء عصرهم بنقل مؤلفات معينة من اللغتين الفارسية والتركية الى لغة الضاد وتشجيعهم التأليف بها في مختلف العلوم ومنحهم الجوائز على ذلك .وليس أدل على مدى ما استعادته هذه اللغة من منزلة أن كثي ار من

الوثائق الرسمية مثل الوقفيات الشرعية والعقود أصبحت تكتب في هذا العهد بالعربية اللغة التركية الرسمية، بل أن مراسلات سياسية على جانب كبير من الأهمية كتبت بهذه اللغة فالمراسلات المتبادلة بين نادر شاه وولاية العراق سنة ١٧٤٣ كانت كلها بالعربية وليست بالتركية لغة الدولة والسلطان، أو بالفارسية لغة نادر شاه نفسه.

وكان من نتائج هذه العوامل ان نمت حركة التأليف نموًا سريعًا، فبرز من العراقيين من ألف في علوم القرآن والحديث ومصطلحه والفقه والتصوف واللغة والبلاغة والأدب، ونشطت حركة التدوين التاريخي على يد مؤرخين جادين، بل ألف بعضهم في علوم محضة كالطب والفلك والرياضيات، كتبا ورسائل اودعوها خلاصة تجاربهم وملاحظاتهم، وعمد نفر من أولئك المؤلفين الى الترجمة من اللاتينية والفرنسية مباشرة الى العربية فاسهموا بذلك في ردد لغتهم بعدد كبير المصطلحات العلمية، ولم تعد فنون كالموسيقى والغناء من مجودين لها القوا او عربوا الرسائل بشأنها .

كما حفل العصر ايضا بعدد من الفنانين التشكيليين الماهرين، خطاطين ومذهبيين ومزوقي كتب، فضلا عن المهندسين والبنائين الذين تركوا آثارهم فيما خلفوه من مساجد فخمة تمثل في عمارتها مدرسة فنية عريقة متميزة، ولقد أشاد الرحالة ميرزا ابو طالب خان (الذي زار الموصل عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٩ م) بالمستوى الثقافي الرفيع الذي كان عليه موظفو الولاية وسكانها، فقال في كتاب رحلته (كان هؤلاء ناسا مثقفين، خاصة وذوي اخلاق محبوبة وتفكير واسع ومنذ مغادرتي باريس لم الاق رجالا ذوي أذهان نيرة مثلهم)، ويقارن بين ثقافتهم وثقافة الموظفين الذين رأهم في العاصمة العثمانية ويقول انه لو كان لوزراء السلطان عشر براعتهم فقط ، لما واجهت الدولة العثمانية ما تواجه من مصائب.

بإدارة ولاية واعيان وتجار الى تشييد المؤسسات التعليمية، كالمدارس ودور القرآن ودور الحديث ووقفوا الاوقاف الكثيرة عليها لإدامة الإنفاق على شؤونها وصرف الرواتب المجزية لمدرسيها وطلبتها، واهتم عدد منهم بوقف الكتب على تلك المؤسسات، وكان ابرزها في بغداد المدرسة السليمانية والمدرسة الداودية والمدرسة العمرية ومدرسة الفضل ومدرسة القبلاية، واشهرهما في الموصل المدرسة الأمينية والمدرسة الرابعة والمدرسة العثمانية والمدرسة الحسنية، وفي البصرة المدرسة الخيلية . وكان من النادر أن يخلو مسجد من مدرسة موقوفة، أو على الأقل من جهة للتعليم، أو خزانة للكتب.

وكانت مناهج تلك المدارس لم تخرج عما كان يعرف بالعلوم النقلية وهي علوم تقليدية في محتواها واساليبها يدور معظمها حول قضايا الدين واللغة وبوسائل قديمة تعتمد الحفظ والتلقين اسساً لها، ومع هذا فان من المؤكد ان هذه المدارس ساهمت إلى حد كبير في اشاعة الاهتمام بالعربية وعلومها، تحفظت بذلك لغة الشعب القومية وسط ظروف تلك العهود السياسية وازدت من عدد المتعلمين المهتمين بتراث الامة الديني واللغوي، مما كان له اثر في ارساء قواعد ثقافية عامة ستجد نمواً واضحاً في الحقبة اللاحقة.

المصادر

- ١ - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين .
- ٢ - ستيفن هيمسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث .